دراسات اقتصادية

دورية محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية- الجزائر

العدد الثاني والعشرون: 01 ديسمبر 2013

الرقم الدولي ISSN 1112-7988

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسات اقتصادية

دورية اقتصادية مُحكَّمة

دورية فصلية تصدر عن :

مركز البصيرة

للبحوث والاستشارات

والخدمات التعلّمية

العدد الثاني والعشرون

22

رئيس التحرير:

د. عبد الرحمن تومي

Toumi_abdrahmane@yahoo.fr

المراسلات باسم مدير مركز البصيرة

46 تعاونية الرشد القبة القديمة – الجزائر-

ها: 00213.21.28.97.78

النقال: 0550.54.83.05

فا: 00213.21.28.36.48

البريد الإلكتروني:

markaz_bassira@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:

www. basseeracenter.com

حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع القانوني: 1378

ردمد: 1112-7988

التوزيع

دار الخلدونية للنشر والتوزيع

05، شارع محمد مسعودي القبة الجزائر.

ها/فا: 49/ 021.68.86.48

قواعد النشر

❶ الالتزام بالتحليل والمنهجية العلمية.

❷ تقدم الأبحاث إلى رئيس التحرير، ويُبلّغ أصحابها بالقرار المتعلّق بالقبول أو الرفض أو التعديل.

❸ لا يقل حجم البحث عن 12 صفحة.

❹ يكون البحث مرفوقا بالمراجع.

❺ يُكتب ببرنامج وورد (Word) مع خط Arabic Transparent بحجم 13 وباللغة العربية.

❻ يُبلغ المقال في قرص مرن (Disquette, CD) مع نسخة مطبوعة على ورق 29.7/21 (A4)

❼ يكون المقال جديدا لم يسبق أن نُشر في أية نشرية أخرى.

❽ يكون المقال ملخصا يُعبّر عن أهم نقاط البحث ولو في نصف صفحة.

❾ لا تُنشر إلاّ الأبحاث المتخصصة في العلوم الاقتصادية أو ذات العلاقة.

الهيئة العلمية

– أ د. بوكابوس سعدون
(جامعة الجزائر).
– أ.د. صخري عمر
(جامعة الجزائر)
– أ د. عبد الحميد زعباط
(جامعة الجزائر)
– أ.د.عبد الرحمن دوكي ماجي
(جامعة تركيا)
– أ.د. سعود مجيطنة
(جامعة الجزائر)
– أ د. أقاسم قادة
(جامعة الجزائر)
– أ د. مراد ناصر
(جامعة البليدة)
– أ.د. كسرى مسعود
(جامعة الجزائر)
– د. حشمان مولود
(جامعة الجزائر)
– د. صبوعة عبد العزيز
(المدرسة العليا للتجارة)
– أ.د. عبد الرحمان ميغاري
(جامعة بومرداس)
– أ.د. رشيد بوكساني
(جامعة بومرداس)

آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية

دراسات اقتصادية

دورية مُحكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلّمية

العدد الثاني والعشرون ـ ديسمبر 2013م / صفر 1435هـ

محتويات

الموضـــــوع	بقلم	الصفحة
بين يدي القارئ	د/ عبد الرحمن تومي أستاذ الاقتصاد	5
تطور صناعة التأمين التكافلي وآفاقها	أ/ خنفري خيضر أستاذ محاضر قسم " ب " بجامعة احمد بوقرة – بومرداس.	9
الحِسبة الاقتصادية في الفكر المالي للشيخ ابن تيمية	د/ الزهراء عاشور جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي	21
تنامي صناعة التأمين التكافلي في دول الخليج العربي.	د/ درار عياش أستاذ محاضر قسم "ب" كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير جامعة بومرداس	35
اعداد وتحليل جدول سيولة الخزينة وفقا للنظام المحاسبي المالي	أ/ سايج فايز جامعة سعد دحلب –البليدة-	55

أثرالتحفيـزات الجبائيـة علـى المسـؤولية المجتمعيـة للمؤسسـة فـي إطـار التنميـة المستدامة "دراسة حالة الضرائب على الأرباح"	إعداد : الأستاذ بن حميدة هشام أستاذ باحث بجامعة بومرداس	79
نحـو اسـتراتيجية جديـدة لاسـتقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	أ/ رفيقة حروش أستاذة مساعدة-أ- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر-3-	99
تكـامل التحليـل المالـي والتحليـل التنقيطـي لتطـوير إجراءات الكشف المبكر للفشل المالي	د/ بن عمر خالد أستاذ محاضر قسم ب بجامعة امحمد بوقرة بومرداس	117
دراسة تحليلية للتسعير مـن وجهـة نظـر إسلامية	أ/د فرحات غول جامعة الجزائر 3	135
ترشيد السلوك الاقتصادي لتنظيم السوق في الاقتصاد الإسلامي	أ. جيلالي عشير باحث جامعي	149

بين يدي القارئ

الاقتصاد الوطني بين القوة والضعف

ودعنا سنة 2013 الميلادية، وبدأنا في استهلاك سنة 2014، وعلى عادتها تطالعنا الحكومة، بمؤشرات اقتصادية، يحسبها الظمآن ماءا حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، والقراءة السطحية لها توحي بأنها أكثر من مقبولة، كونها مؤشرات في معظمها إيجابية، وفق قاعدة الاقتصاد الكلي. إلا أن الملاحظ المتخصص يرى غير ذلك تماما، إما باستناده إلى التحليل الجزئي وفق المنهج المسحي، أو البنيوي، أو أي منهج يتعاطى العلوم الإنسانية، وإما بالرجوع إلى تحاليل وتقارير المنظمات الدولية الممثلة داخل الوطن، أو غير ذلك .

حينها يمكن أن تضع يداك على جملة من التناقضات التي تعكس المشهد الحقيقي لاقتصادنا ـ دون تهويل أو تطبيل ـ وهذا ما ينشده كل باحث عن الحقيقة، بل كل عاقل منصف، أحب وطنه بصدق، وتفانى في خدمته بحرقة، وقدم من أجل ذلك الواجب قبل المطالبة بالحق، وهي بالمناسبة سمة الرجال والنساء الأوفياء لمبادئهم، مسؤولين كانوا أو مرؤوسين ...

وإذا اتفقنا أيها القارئ الكريم حول هذا المتغير، حتما سنجد أنفسنا مضطرين لحذف مصطلح "أبيض، أسود" من آليات التقييم، واستبداله بمصطلح الألوان الكاملة عند استنطاق أي مؤشر(مقياس) من مؤشرات التنمية ، بالاستناد إلى الواقع من جهة، وما يجب أن يكون وفق الإمكانات المتاحة، من جهة أخرى.

ولتبسيط الصورة أكثر، أعود بك إلى السنوات الأربعة التي أنقضت من عمر البرنامج الذي ينتهي مع نهاية 2014، وهي فترة زمنية استهلكت كل سنة، ما يعادل (في المتوسط) سبعون

مليار دولار أمريكي، واستخدمت عشرة مليون عامل، من خلال 443 ألف مؤسسة في ظروف طبيعية أمنيا إلى حد بعيد.

ـ هل يعقل تسجيل معدل نمو اقتصادي متوسط لا يتخطى 3٪ سنويا!. وحتى خارج المحروقات، من الخطأ المراهنة على معدل نمو في حدود 5.5٪، لأن الذي يجر هذا المعدل هو قطاع الخدمات، وأية خدمات نتحدث عنها، وقطاع الصناعة لا يتجاوز معدله خلال نفس الفترة 2٪ سنويا!.

ـ هل يعقل، أن تصرح الهيئات الرسمية في بلادنا بإنشاء أكثر من ثلاثة ملايين منصب شغل خلال نفس الفترة، ومعدل البطالة بقي هو نفسه 10٪ (خلافا لما يقوله صندوق النقد الدولي 11٪)!.

ـ غير مقبول على الإطلاق إنفاق أكثر من 17 مليار $ أمريكي على الطريق السيار ـ شرق، غرب ـ ونكساته بدأت مع أول رحلة ذهاب أو إياب . نتساءل : أين هي الخبرة العالمية، ثم أين هي مقاييس الجودة والسلامة التي تعتمد في مثل هكذا إنجاز، بل أكثر من ذلك، نقولها وبكل أسف متى يمكننا العمل على احترام دفتر الشروط . ونفس الملاحظة تسحب على مطار هواري بومدين الدولي، ومشاريع الشراكة مع سونا طراك ... وما رافقها من فساد في المال والإنجاز!.

إن العناصر التي تساعد على خلق بيئة أعمال مواتية، لا تقتصر فقط على أن تكون مؤشرات الاقتصاد الكلي موجبة، بقدر ما يعمل أصحاب القرار على ضمان التسهيل التمويلي الشفاف، وخلق بنية تحتية تتحمل الطبيعة والإنسان، وفق لوائح تنظيمية مرافقة، تأخذ بمبدأ التمكين الإداري كمقياس أساسي للأداء الوظيفي، والحد من الفساد والجريمة، وهذا بالمناسبة، لا يمكن أن يتوفر في غياب سيادة القانون، ونعني بذلك، وجود قضاء مستقل ونزيه خاضع للمساءلة، وهي شروط أساسية للنمو، وخلق الوظائف.

ـ إن قطاع النفط والغاز يمثل لوحده 40٪ من الناتج الداخلي الخام، ويشكل 98٪ من صادراتنا، ويغطي إيرادات الميزانية بنسبة الثلثين (3/2)، لكن بالمقابل لا يوفر سوى 2٪ من القوة العاملة. وربما تتفاجئ، حينما تعرف بأن الدعم في استهلاك النفط والغاز في السوق المحلي، يصل إلى 12٪ من الناتج الداخلي الخام (أكثر من 20 مليار $ سنويا). السؤال: من المستفيد من هذا الدعم؟. وإلى متى تبقى الجزائر على هذا النهج؟. أعتقد أنها موارد ثمينة، يجب توجيهها إلى بنود أخرى من أولويات الإنفاق.

ـ لا يمكن الحديث بافتخار عن منجزاتنا، وهي كما ترى بهذا الضعف، لا يمكن القول بأن الناتج الداخلي الفردي قد تخطى 5000$ سنويا، في حين 20٪ من الجزائريين يستحوذون على 65٪ من الناتج الداخلي الخام... أين هي عدالة التوزيع في الثروة والفرصة؟.

ـ لسنا بخير مادامت نسبة الشباب العاطل عن العمل تفوق 43٪، وأن نسبة الجامعيين منهم تفوق 21٪، وأن القطاع الخاص لا يساهم إلا بنسبة 32.5 ٪ من مجموع اليد العاملة، وأن مؤشر التنمية البشرية يصنف الجزائر في المرتبة 96 من ضمن 187 بلدا.

لكن، يمكن أن نكون بخير، وأن نشهد الإقلاع التنموي الحقيقي، على الأقل في العشرية القادمة، إذا استدركنا أخطاءنا، وتنازل كل منا لصالح هذا البلد العظيم، بلد المليون ونصف المليون شهيد.

رئيس التحرير

د/ عبد الرحمن تومي